أدوار المجتمع المدني لتحقيق التهيئة الحضرية للمدينة الجزائرية

The roles of civil society to achieve the urban preparation of the Algerian city

أمال لبعل[1]

[1] جامعة محمد خيضر –بسكرة، الجزائر **Amel.lebbal@univ-biskra.dz**

تاريخ الاستلام: 2021/05/31 تاريخ القبول: 2021/07/02 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص

لقد شكل المجتمع المدني محور اهتمام الدراسات الاجتماعية، بالنظر إلى أشكاله وطرق ممارسته لنشاطه والمؤسسات المنخرطة فيه، حيث يعتبر المؤطر لتدخل الفرد في كافة المجالات، خاصة في مجال تحسين جمالية المدينة وتهيئتها الحضرية، هذه المشاركة التي تعرف مجموعة معوقات تحول دون أداء المجتمع المدني لأدواره.

هذه الورقة هي محاولة لمعرفة أهم المعوقات التي تقف أمام أداء المجتمع المدني لأدواره في المشاركة في التهيئة الحضرية للمدينة.

كلمات مفتاحية: مجتمع مدني؛ تهيئة؛ تهيئة حضرية؛ مدينة

Abstract

Civil society has been the focus of interest in social studies, given its forms and methods of practicing its activity and the institutions involved in it, as the framework for individual intervention in all fields, especially in the field of improving the aesthetics of the city and its urban preparation, this participation defines a set of obstacles that prevent civil society from performing its roles.

This reading is an attempt to find out the most important obstacles that hinder the performance of civil society in its roles in participating in the urban preparation of the city.

Keywords: civil society; initialization; urban setting; city

المؤلف المرسل: أمال لبعل، الإيميل: Amel.lebbal@univ-biskra.dz

1. مقدمة

إن موضوع المجتمع المدني من المواضيع التي نالت اهتمام الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية، بل حتى المجالات الأخرى، نظرا لأهميته في تطوير العمل الاجتماعي، واسهاماته في تنظيم سبل تدخل المجتمع في صياغة القرارات مع المؤسسات الحكومية.

وفي مجال المدينة والمجال الحضري وتهيئته وتنميته، نجد أن المجتمع المدني حاضر بمشاركته في شتى مراحل التهيئة الحضرية بكل الأساليب والطرق حسب ما يسمح به التشريع، وبكل الأدوار المتاحة في هذا الإطار، لكن هناك مجموعة معوقات قد تحول دون أداء هذه الأدوار.

هذه الورقة هي محاولة للإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هو المجتمع المدني؟ وفيما تتمثل أهم مؤسساته؟
- ما طبيعة الأدوار التي يلعبها المجتمع المدني؟
- ما هي التهيئة الحضرية؟ وما هي المعوقات التي تحول دون أداء المجتمع المدني لدوره في التهيئة الحضرية؟

2. المجتمع المدني

1.2 تعريف المجتمع المدني:

عرف مفهوم المجتمع المدني كغيره من المفاهيم في العلوم الإنسانية والاجتماعية تغيرا وتطورا في معناه ودلالته منذ ظهوره، ويمكننا التعرف على ذلك من خلال الاستعراض السريع للمعاني التي أعطيت له في الفترات التاريخية المتتالية منذ ظهوره في منتصف القرن السابع عشر، حيث حدده " توماس هوبز " الفيلسوف الإنجليزي بشكل لا يميز فيه بينه وبين الدولة على النحو التالي: المجتمع المنظم سياسيا عن طرق الدولة القائمة على فكرة التعاقد، أما مواطنه الفيلسوف "جون لوك" الذي جاء بعده؛ فقد سجل تحديده للمجتمع المدني نزوعا واضحا لتمييزه عن الدولة دون أن يلغي تماما الروابط التي تجمع بينهما عندما أشار إلى أنه قيام المجتمع المنظم سياسيا ضمن إطار مهمته تنظيم عملية سن القانون الطبيعي الموجود دون الدولة وفوقها" (العياشي، 2001، ص 74).

كما يشير مفهوم المدني الى التحول الهائل والحاسم الذي حدث في الفكر السياسي خلال القرنين السابع والثامن عشر، ويعبر عن الإرادة التي أظهرها الفكر الغربي الحديث في الانتهاء من أزمة العصور

الوسطى والتخلص منها، بل وإعلان القطيعة مع النظام القديم جملة وتفصيل والقول بنظام جديد يقوم على أسس مختلفة ومخالفة (دبلة عبد العالي، 2011، ص 133-134).

والمجتمع المدني هو الذي يقود السياسة، ويرسم طريقها في الدولة التي يتمتع فيها المجتمع المدني بمساحة كافية وحقيقية من الديمقراطية (زين العابدين، 2015، ص 26-37).

كما يعرفه "حامد خليل مون" من حيث المبدأ على أنه نسيج متماسك من العلاقات التي تقوم بين الأفراد من جهة ، وبين الدولة من جهة أخرى، وهي علاقات تقوم على تبادل المصالح والتعاقد والتراضي والتفاهم والاختلاف والحقوق والواجبات والمسؤوليات، وهو بذلك يشكل مجموع المؤسسات المتمسكة في العلاقات في العلاقات الوسيطة بين الأفراد والدولة تحقق المنفعة العامة، وتمتاز بقيم ومعايير راقية ضمن منظمات غير حكومية، غير ربحية التي لها وجود في الحياة العامة وتنهض بعبء اهتمامات وقيم أعضائها والأخرين استنادا إلى اعتبارات أخلاقية أو دينية أو خيرية (ابراهيم قطم، 2014، ص 10-11).

ومن التعريفات السابقة التي تناولت السمات الأساسية لمؤسسات المجتمع المدني، التعريف الوارد في تقرير المنظمات غير الحكومية التي تبنته مؤسسة الكومنولث والذي يستند إلى أربع سمات وهي: التطوعية، والاستقلالية، وعدم الربح، وعدم السعي وراء المصالح الذاتية للأفراد المنتسبين لهذه المؤسسات، ويتوافق هذا التعريف مع التعاريف السابقة للمجتمع المدني عنه أنه مجموعة من التنظيمات المستقلة نسبيا والتي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ومنفعة جماعية للمجتمع ككل وهي في ذلك ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتسامح والإدارة السلمية والتنوع والاختلاف (راغب الراعي، ص 35)

ولممارسة أدواره يعتمد المجتمع المدني على مجموعة مؤسسات، نعرضها فيما يلي:

3- مؤسسات المجتمع المدني:

لقد شاع مصطلح مؤسسات – أو منظمات- المجتمع المدني في تسعينيات القرن الماضي، بعد انهيار الإتحاد السوفياتي كي تكون سلطة خامسة خارج الحكم في الدول الحديثة، والمؤسسة هي تنظيم اجتماعي كما قررها القانون أو العادات، كما أنها مجموعة علاقات اجتماعية منظمة لاحتواء وتنظيم جهود الأفراد من أجل تحقيق الأهداف، فتعدد الحاجات في المجتمع يؤدي إلى قيام مؤسسات متنوعة يطلق عليها بعض الباحثين تكوينات اجتماعية تجمعها روابط خاصة، تضفي عليها قدرا معين من التضامن الداخلي بين أفرادها لتحقيق مصالح خاصة لهذه المجموعة أو مصالح عامة تهم مختلف فئات المجتمع، ومن أهمها:

1.3- المؤسسات التقليدية:

استبعدت الغالبية العظمى من الكتابات أن تكون الأسرة والعشيرة والقبيلة ضمن ما يطلق عليه المجتمع المدني، عما يرى البعض أنه يمكن أن تندرج ضمن مكوناته من الجوانب الأخلاقية والسلوكية، من وجهة نظرهم لا وجود لمنظمات من ناحية الكم إذا كانت لا تعبر عن جوهر المجتمع المدني من الناحية الكيفية، فتنظيمات المجتمع المدني تعبر عن مرحلة متقدمة راقية مقارنة بالتنظيمات الاجتماعية السابقة التي تقوم على الروابط الأولية والطبيعية الموروثة، إلا أنه قد يتم قبولها وتصبح جزء لا يتجزأ من المجتمع المدني، ملتزمة بالمبادئ الأخلاقية والسلوكية ونبذ العنف، وقبول التعدد والتسامح السلمي ومبادئ الحوار.

ويؤخذ بعين الاعتبار عند الحديث عن المجتمع العربي تعايش رموز المجتمع المدني التقليدي ومكوناته مع المجتمع الحديث، إضافة الى الاعتبارات الدينية التي يلعب بعضها دورا أساسيا في الحياة السياسية، فالنظم العشائرية والطائفية مازالت تقدم لقطاعات هامة من الناس في الوطن العربي الحماية والإعالة وتشكل نظما للحقوق والواجبات، وأمام احتلال الدولة الفضاء الاقتصادي لم يعد أمام الفرد من مهرب سوى البنى الاجتماعية التقليدية التي يحتمي بها من سطوة السلطة (خليل نزيهة، 2017، ص 143-145).

2.3- المؤسسات الحديثة:

1.2.3 الأحزاب السياسية:

تعد الأحزاب السياسية ظاهرة حديثة، أصبحت من أهم آليات الديمقراطية التي تساهم في تنمية الرأي العام والتعبير عنه في القضايا المصيرية للبلاد، واعتبار الأحزاب السياسية أحد مكونات المجتمع المدني قد أثار جدلا كبيرا وسط الباحثين والمفكرين، فالكثير اعتبرها لا تدخل في تشكيل المجتمع المدني، وإنما تدخل في إطار المجتمع السياسي، فوجودها ضروري لتأكيد إمكانية تنظيم التعاقب السلمي على السلطة، كما تعد إحدى الآليات لتحقيق حقوق الإنسان من خلال تنظيم مشاركة فاعلة للأفراد في الحياة السياسية (خليل نزيهة،2017، ص 146-147).

2.2.3 النقابات المهنية والعمالية:

إن النقابات العمالية في بعض الأقطار العربية كانت أسبق في التشكيل من الأحزاب السياسية، وقامت بأدوار كبيرة خاصة في أقطار المغرب العربي، حيث شكلت الحركة النقابية أكبر نواة مركزية للمجتمع المدني، باعتبارها أكبر فضاء خارج هياكل الدولة مقارنة مع بعض الأحزاب، زيادة على اتساعها

العام لدى فئات أخرى اجتماعية من الفئات العمالية، استطاعت في بعض الظروف السياسية والاقتصادية أن تقوم بتحالفات وتكون قوة ذات سلطة موازية في الاقتراح والممارسة في موازاة قوة الدولة (خليل نزيهة،2017، ص 149).

3.2.3 الجمعيات:

لقد تلاشت الجمعيات والمنظمات الأهلية التي كانت إبان فترة الاستعمار تدريجيا بعد الاستقلال، لينصهر ما تبقى منها في بوتقة الحزب الواحد الذي كان يرفض صراحة أي عمل سياسي أو نقابي أو جمعوي خارج إطاره، لذلك أنشأت منظمات جماهرية تعمل تحت وصاية الحزب ، وتأطير هياكله فيه، الإتحاد العام للعمال الجزائريين، والإتحاد الوطني للفلاحين، لكن بعد إصدار قانون الجمعيات91/90 الصادر في 1990 ظهرت العشرات من الجمعيات الاجتماعية والمهنية والثقافية بلغ عددها أكثر من 12 ألف جمعية، لتبلغ سنة 2010 حوالي 1005 جمعية وطنية و88700 جمعية محلية، كما أن نسبة قليلة منها ناشطة وفاعلة ومعظمها لا يشتغل إلا ظرفيا في المناسبات.

4.2.3 منظمات حقوق الإنسان:

اهتمت الجزائر بمجال حقوق الانسان لدرجة جعل منها النظام وزارة خاصة، ثم استبدلها بمرصد وطني لحقوق الانسان، وتحظى هذه المنظمات باهتمام فئات المحامين والجامعيين والأطباء، ومن أهمها: الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان، جمعية المساواة أمام القانون، والمرصد الوطني لحقوق الانسان، واهتمت كذلك بقانون الأسرة وأوضاع السجناء، انتهاك الحرمات العامة، إلغاء حكم الإعدام، رفع قانون الطوارئ.

5.2.3 المنظمات الطلابية:

كانت الحركات الطلابية منذ نشأتها مدرسة تدرب فيها الكثير من المناضلين منذ إنشاء مكاتب جمعية الطلبة المسلمين شمال إفريقيا، منذ أن كانت مجرد تنظيمات ذات طابع ودي انخرط فيها الذين سعوا إلى بعث حركة الشباب الجزائري "فرحات عباس"، ثم تطورت واتخذت طابعا سياسيا الذي استغلها أثناء الفترة الاشتراكية، وفي نظام الحزب الواحد للترويج للأفكار الاشتراكية، ولا تزال أغلب التنظيمات الطلابية إلى يومنا هذا تنشط تحت رعاية أحزاب سياسية لاستقطاب جمهور من الشباب الجامعي، رغم تطور عدد

الطلبة والجامعات في الجزائر وظهور العديد من التنظيمات الطلابية (شاوش أخوان، 2014، ص 117-118).

6.2.3 التنظيمات النسوية:

تكاد الأوساط الاجتماعية والسياسية في الجزائر تجمع على مسألة أن المرأة الجزائرية لا تملك خصوصيات في طرح قضايا منفصلة عن قضايا واهتمامات المجتمع الجزائري، سواء الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، مما أثر سلبا على تكوين حركة نسوية مستقلة، واستمر الوضع على هذا الحال حتى في ظل التعددية، وان احتلت المرأة مكانة اجتماعية ومواقع سياسية، إلا أنه لم يكن نتاج نضال نسوي، وإنما يدخل في إطار تحسين صورة النظام في الجزائر (خليل نزيهة، 2017، ص 151).

4- أدوار المجتمع المدني:

صيانة الطابع التعاقدي للدولة، وضبط توازن العلاقة بين الدولة والمجتمع: الدولة الدستورية في الدولة التعاقدية ولا يمكن اليوم البقاء لغير الدولة الدستورية التي تجيد التزاما متبادلا بين الشعب والحكومة، كما نظر رواد نظرية العقد الاجتماعي، وكما أكد الإسلام في مفهوم البيعة والشورى، كما قال الله تعالى في كتابه الكريم: "والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون" سورة الشورى، الأية (38)، ولا يمكن صيانة هذا التعاقد إلا بقيام تجمعات المجتمع المدني، التي تضمن الاستقرار للتعاقد بين الدولة والمجتمع، وإلا فإن الدولة تندرج وتتحول إلى دولة مستبدة مهما كان في رموزها من الذكاء والإصلاح، ومن جهة أخرى فإن هذه المرجعية تمنع من ثلاث مفاسد كبرى، هي: تحكم المركزية والبيروقراطية، وتمنع من سيطرة السوق التجارية على الحياة والصحة والثقافة، وتمنع مما يسمى الأخلاق التجارية الأنانية وسيطرة الحزب الواحد والرأي الواحد والاستبداد العسكري والانتهاك والاستعباد من جانب النخب (شاوش أخوان، 2014، ص 74).

1.4 إشاعة ثقافة مدينة ديمقراطية:

من أهم الوظائف والأدوار التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني إشاعة ثقافة مدنية ترسم في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل التطوعي والجماعي، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخر، وإدارة الخلاف بوسائل سليمة في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي مع الشفافية، وهذه القيم هي قيم الديمقراطية حيث يستحيل بناء المجتمع دون الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان، خاصة حرية الاعتقاد الديني والرأي والتعبير والتجمع والتنظيم، ويتأكد دور المجتمع المدني أيضا في نشر

هذه الثقافة من خلال الحياة الداخلية لمؤسساته التي ترعى وتنشئ الأعضاء على هذه القيم وتدربهم عليها عمليا من خلال الممارسة اليومية (مظلوم، 2013 , ص 112).

2.4 حسم وحل الصراعات:

حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني حل معظم الصراعات الداخلية بين أعضائها بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية، وبذلك تجنب أعضائها المشقة وتوفر عليهم الجهد والوقت، وتسهم في توفير وتقوية أسس التضامن الاجتماعي.

3.4 زيادة الثروة وتحسين الأوضاع:

يعني توفير الفرص لممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات نفسها، من خلال ما تقوم به الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والمشروعات الصغيرة والمدرة للدخل التي تقوم بها الجمعيات الأهلية، ومشروعات التدريب المهني التي تقوم بها النقابات، وعلى العكس من ذلك فإن سوء الأحوال الاقتصادية ينشغل الناس في البحث عن لقمة العيش فلا يتوفر لهم الوقت الكافي للمشاركة السياسية، ما يعطي التطور الديمقراطي للمجتمع لانصراف الناس عن الاهتمام بقضايا المجتمع العامة والمشاركة في حلها.

4.4 وظيفة تجميع المصالح:

حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضائها من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية.

5.4 إفراز القيادات الجديدة:

تطور المجتمع وتنظيم حركتيه هو بقدر ما يتوفر له من قيادات مؤهلة للسير به إلى الأمام باستمرار، ولكي يواصل المجتمع تقدمه فإنه في حاجة دائمة لإعداد قيادات جديدة من الأجيال المتتالية، وتكوين القيادة الجديدة بهذا المفهوم يبدأ داخل المجتمع المدني في النقابات والجمعيات والمنظمات الشبابية والنسائية، حيث يعتبر المعين الذي لا ينضب للقيادات الجديدة، حيث يمد المجتمع بمضامين تجتذب المواطنين إلى عضويتها وتمكنهم من اكتشاف قدراتهم من خلال النشاط الجماعي (خليل نزيهة ، 2017، صفحة 185)، رغم كل الإيجابيات التي يقدمها المجتمع المدني لخدمة الصالح العام، فمجالات تدخله مازالت غير منظمة وواضحة، وحتى كيفية تدخله، إلا أن في مجال المدينة فطرق التدخل والمشاركة في

صنع القرار، لها آليات تسمح من خلالها بالتدخل المباشر وغير المباشر في التهيئة الحضرية لمجال المدينة.

5- التهيئة الحضرية

1.5 مفهوم التهيئة: يقصد بالتهيئة مجموعة الأعمال المدروسة الرامية إلى إرساء نظام محكم ومتناسق في تركيز السكان والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبناءات والتجهيزات ووسائل الاتصال على امتداد رقعة من الأرض، فهي عمل إداري يتم عن طريق السلطة العمومية أو بإيجاز منها وعلى مستويات مختلفة (مدونة العمران في الجزائر، 2013).

2.5 التهيئة الحضرية: هي وسيلة لتسيير وتنظيم المجال الحضري أو العمراني، وذلك لما لها من أهمية في تنظيم واستغلال النسيج الحضري، وعلى غرار ذلك نجد أن الجزائر تسعى لوضع قوانين عمرانية لاستغلال المجال العمراني وفق إجراءات إدارية وتنظيمية خاصة في المجال الصناعي، مع الأخذ بعين الاعتبار التوزيع الأمثل والعقلاني للسكان ومختلف النشاطات التجارية والصناعية فوق صفحة الإقليم، وكذلك تصميم وتخطيط المنشآت الصناعية داخل المجال الحضري، وذلك بخلق توازن بين التخطيط العمراني وإنشاء وتموضع المنشأة.

كما تعتبر التهيئة الحضرية تغير في علاقات القوى الاجتماعية، وبالتالي في التصور ومحاولة تكيف الهيئات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مع الأوضاع الجديدة، كما تعتبر تغير في السلم الكمي والكيفي في استهلاك واستعمال المجال الحضري والإقليمي (خلف الله، 2008، ص 03).

فالتهيئة الحضرية في مقابل التهيئة الريفية تشمل مجموع التدخلات المطبقة باستمرار في المجال الحضري والاجتماعي والفيزيقي من أجل تحسين مستوى التنظيم والوظائف، وكذا بتنميته من خلال جملة من العمليات والتدخلات على النسيج الحضري.

وعملية التهيئة الحضرية بهذا الشكل تأخذ معنى واسع من حيث أنها تحقق الانسجام والتوافق بين كل ما هو جديد النشء، وكل ما هو قديم يحافظ عليه في كل العمليات التي تعنى بالسياسة الحضرية، فالتهيئة تتعدد فيها سلم التدخلات، فمن التهيئة الإقليمية إلى لتهيئة الحصص الأرضية مرورا بالتهيئة الحضرية (فارس، فارس، 2016/2015، ص 12).

ويقتصر مجال تطبيق التهيئة الحضرية على التجمعات السكانية الحضرية خاصة، وتتمثل في جملة الإجراءات والأعمال الفنية والتشريعية والعقارية والجمالية لإحكام تنظيم وتصميم المجال العمراني، وحسن

التصرف فيه لبلوغ نفس الأهداف المذكورة في تعريف التهيئة الإقليمية، ومنها بالخصوص الاستغلال الأفضل للفضاء العمراني وتحسين ظروف سكن وعمل السكان والترفيع في انتاجيتهم مع المحافظة على الموارد الطبيعية.

ويمكن التمييز بين أسلوبين في التهيئة، وهما:

- **الأسلوب التوجيهي:** هو الذي تفرض فيه المؤسسة الحاكمة أو المهنية مخطط التهيئة دون اعتبار آراء الأطراف المعنية بهذه التهيئة.
- **الأسلوب التشاركي أو التشاوري:** وهو الذي يقوم على مبدأ المشاركة بين المؤسسة الحاكمة والأفراد والخواص عند منظمات المجتمع المدني، والأسلوب الذي يعطي الأولوية في عملية التهيئة للأطراف المعنية بها، ولا يجعل من التهيئة هدفا في حد ذاته (مدونة العمران في الجزائر، 2013).

هذا الأخير الذي قد يصادف مجموعة عقبات تعرقل عمله ودوره، هذه الصعوبات التي تتنوع حسب آلية عمل المنظمات ومؤسسات المجتمع المدني.

6- معوقات عمل مؤسسات المجتمع المدني في التهيئة الحضرية:

بالرغم من أنه لا توجد بيئة ثقافية تساعد على ترسيخ فكرة مشاركة السكان في أخذ القرارات المتعلقة باحتياجات أحياء المدينة، إلا أن العقلية الحضرية لم تتجسد في فكرة الثقافة التشاركية.

1.6 المعوقات المادية:

ارتباط قيام أو إنشاء أو استمرار إنشاء تلك المنظمات بتوفر الدعم المادي سواء من المؤسسات والهيئات الحكومية، أو الأهلية أو فاعلي الخير، فإذا توقف هذا الدعم المقدم من المؤسسات الحكومية توقف نشاط هذه المنظمات، وكذا ضآلة الدعم المقدم من طرف السلطة، أو الوكالات الداعمة والمنظمات والمؤسسات الأهلية يؤثر سلبا في مواصلة تلك الجمعيات لتقديم خدماتها، إضافة إلى عدم الاهتمام بجمع الاشتراكات من الأعضاء والمنتسبين والأشخاص المستفيدين من عمل تلك المؤسسات والتي تعتبر مصدرا للتمويل الذاتي رغم ضآلته أو محدوديته، كما أن الدعم الحكومي لتلك المؤسسات أو المنظمات لا يرتبط بمعايير وشروط واضحة، لهذا لم يحدث توازن في تقديم الدعم المادي (يحياوي و قرزيز، ص 11).

2.6 عدم وجود برنامج وغياب للمقرات:

اتسم نشاك تلك المؤسسات والمنظمات بالطابع التقليدي لتقديم الأعمال الخيرية، وتقديم هذه الأعمال موسميا وفي مناسبات معينة، إضافة إلى بقاء معظم المستفيدين والمستهدفين من تلك الخدمات كفئات غير منتجة وغير عاملة بانتظار الهبات والمساعدات التي سوف تقدمها تلك الجمعيات، وبالتالي لم يرتبط نشاط تلك الجمعيات بالعمل الاجتماعي والتنموي بمفهومه الكامل (يحياوي و قرزيز، ص 11).

كذلك عدم امتلاك بعض المؤسسات والمنظمات للمقرات يضعف عملها وعمل أعضائها ما قد يؤدي إلى توقفهم عن مزاولة نشاطهم.

3.6 المشاركة في التهيئة الحضرية وغياب التشجيع:

إن المشاركة في تهيئة وتنمية الأحياء من قبل السكان نتيجة للميل للعيش في وسط حضري نظيف، وأنواع مختلف النشاطات التي ينبغي على أفراد المجتمع أن يساهموا فيها، وإمكانية المحافظة على المرافق العامة من خلال حرص السكان على حمايتها، وتشجيعهم على المشاركة في برامج التنمية والتهيئة الحضرية وتشخيص المشاريع التنموية التي يحتاجها الأحياء، وغير ذلك من أنواع التطوع والمشاركة في الحياة العامة بمختلف أشكالها والسياسية والاجتماعية، وهذا يدل على وعي السكان بسياسات التهيئة الحضرية، وملائمتها لمطالبهم واحتياجاتهم.

إن موضوع التنمية والتهيئة الحضرية يهتم بتنظيم وتسيير المدينة بشكل أوسع، وهو ما يعني التنظيم العقلاني لاستعمال السطح داخل الأحياء الحضرية، وهذه العملية لا يمكن أن تتم إلا بتظافر جهود مجموعة من الفاعلين الاجتماعيين ومؤسسات المجتمع المدني والسكان، وهي صورة واضحة لا يسودها الغموض، ولا تعكس مدى فهم أهمية هذه المنظمات كشريك رئيسي في التنمية والتخطيط (سلاطنية، 2014، ص 144-145).

هنا تصبح عملية التهيئة الحضرية أكثر إمتاعا بالمشاركة فيها من قبل هؤلاء الشركاء، وظهور مؤسسات المجتمع المدني يعكس تزايد وعي السكان والرغبة في المشاركة في الحياة العامة، وليبرهن أن ساكن المدينة ليس دائما سجين أنانيته، فالتفكير اليوم يقوم على مشاركة دائمة لكل أفراد المجتمع في كل شؤون حياتهم الخاصة والعامة، فهذه المؤسسات تعد بمثابة رأس مال اجتماعي وشريكا أساسيا للمساهمة في

تنمية المجال المدني، حيث أنها لم تعد مسؤولية الحكومة ومدنها، بذلك أصبحت القطاع الثالث شريكا وفاعلا أساسيا للقطاع الحكومي (بوسالمي و مونيس، 2018، ص 23).

7- خاتمة

يمكن أن نستخلص أن أهم المعوقات التي تقف حاجزا أمام أداء المجتمع المدني في مجال التهيئة الحضرية، هي معوقات تنظيمية تتمثل في آليات تكوين منظمات المجتمع المدني والخدمات التي يمكن أن تقدمها، وكذلك معوقات مادية مع ضآلة هذه الموارد وتراجع الدعم الحكومي، ومعوقات هيكلية، أي عدم مسايرة الإطار المؤسسي المستند إلى تطبيق الأنظمة واللوائح الداخلية، لذا وجب على السلطات الإدارية الحكومية استيعاب هذه المؤسسات، وبناء شراكة فاعلة معها للمساهمة في تحقيق تهيئة حضرية وفق قوانين وإجراءات تحفيزية مبنية على المشاركة الفاعلة بين كل الجهات.

8- قائمة المراجع

1. بلقاسم سلاطنية. (2014). *المجتمع المدني*. الجزائر: منشورات مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر – مطبعة القدس.
2. بوجمعة خلف الله، و عائشة التايب. (2008). أدوات التهيئة والتعمير والتنمية المستدامة للفضاءات الخارجية. *مجلة العمران والتقنيات الحضرية* (3).
3. جهيدة شاوش أخوان. (2014). واقع المجتمع المدني في الجزائر –دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة نموذجا–. بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، أطروحة دكتوراه، الجزائر: جامعة محمد خيضر .
4. حسن فخري ابراهيم قطم. (2014). معوقات مشاركة المرأة في العمل التطوعي من وجهة نظر المتطوعين والعاملين في مؤسسات المجتمع المدني في محافظة نابلس. فلسطين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير ، نابلس: جامعة النجاح الوطنية .
5. عادل فارس، و نزار فارس. (2016/2015). التهيئة الحضرية كعملية لتنظيم المجال الحضري– حالة مدينة عين الطويلة–. الجزائر، معهد علوم الأرض والهندسة المعمارية– قسم الجغرافيا وتهيئة الإقليم– مذكرة ماستر، أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي .
6. عامر بوسالمي ، و أحمد مونيس. (2018). التنمية الحضرية في الجزائر: أي دور للمجتمع المدني؟ *مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية* (46).

7.عبد العالي دبلة. (2011). *مدخل الى التحليل السوسيولوجي*. الجزائر: الدار الخلدونية للنشر والتوزيع.

8.عبد الوهاب راغب الراعي. (ب.س.ن). *دور منظمات المجتمع المدني في الرقابة على أداء الجهاز الإداري بالدولة* . القاهرة: جامعة الدول العربية للتنمية الإدارية.

9.عنصر العياشي. (2001). ما هو المجتمع المدني؟ "الجزائر نموذجا". *مجلة انسانيات*(13).

10.محمد جمال مظلوم. (2013). *دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية المرورية في الدول العربية*. الرياض: كلية التدريب، قسم البرامج التدريبية.

11.محمد زين العابدين. (2015). *مؤسسات المجتمع المدني –الواقع والطموح–* . عمان: دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع.

12.مدونة العمران في الجزائر. (2013). تاريخ الاسترداد 11 أفريل, 2021، من مدخل إلى التهيئة الإقليمية والعمرانية: المفهوم والأهداف:
https://digiurbs.blogspot.com/2013/05/blog-post_4411.html

13.مريم يحياوي، و محمود قرزيز. (ب.س.ن). *دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر: بين الثبات والتغيير*. الجزائر: المركز الجامعي برج بوعريريج.

14.نزيهة خليل. (2017/2016). معوقات العمل التطوعي في المجتمع المدني. بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.